الاوضاع العامة في الاقليم الشمالي بعد اندماج نيجيريا عام 1914

افراح جاسم حميدي

أ . د : حسين جبار شكر

الملخص :

احتل الاقليم الشمالي 75% من مساحة دولة نيجيريا ، وامتلك بذلك مقدرات اقتصادية وبشرية هائلة ، عملت السلطة البريطانية على استغلال تلك المقدرات والاستفادة منها لصالح اقتصادها لذلك اجرت عدة تغييرات ادارية واقتصادية واجتماعية بعد تطبيق سياسة الاندماج عام 1914 .

الكلمات المفتاحية : نيجيريا ، الاقليم الشمالي ، اندماج 1914.

المقدمة

شغل الاقليم الشمالي مكانة متميزة في دولة نيجيريا ، اذ قدرت مساحته ب 75 % من المساحة الكلية للبلاد ، وبذلك امتلك مقدرات اقتصادية وبشرية كبيرة ميزته عن باقي الاقاليم النيجيرية ، عمدت السلطة البريطانية الى استثمار تلك المقدرات لصالحها ، لذا اجرت عدة تغييرات بعد فرض سيطرتها على كامل البلاد عقب اندماج الاقليمين الشمالي والجنوبي عام 1914 ، شملت هذه التغييرات النواحي الادارية والاجتماعية والاقتصادية بدواعي اصلاحية ، وادخال الحضارة الى الاقليم الشمالي ، الذي عُد متأخرا في هذه النواحي مقارنة بالإقليم الجنوبي .

وعلى وفق هذه المعطيات التاريخية جاء موضوع البحث بعنوان **" الاوضاع العامة في الاقليم الشمالي بعد اندماج نيجيريا عام 1914 "** ، والذي انطلق من فرضية قائمة على الاسئلة التالية : ماهي التغييرات التي ادخلتها السلطة البريطانية على الاقليم الشمالي بعد عام 1914 ؟ ما الهدف الحقيقي وراء هذه التغييرات ؟ هل طبقت السلطة البريطانية سياسة تعليمية في الاقليم الشمالي مساوية لما تم تطبيقه في الاقليم الجنوبي ؟ .

قُسم البحث على ثلاث محاور، المحور الاول بعنوان **" التغييرات الادارية "** تناول هيكلية النظام الاداري ، وطبيعة الوظائف الادارية التي اسُتحدثت في الاقليم الشمالي ، اما عنوان المحور الثاني **" التغييرات الاجتماعية "** تضمن التغييرات التي طرأت على طبيعة المجتمع من انشاء مدن جديدة وغيرها ، فضلا عن السياسة التعليمية وانظمة التشريع والقضاء التي اتبعت من قبل السلطة البريطانية في الاقليم ، وجاء المحور الثالث بعنوان **" التغييرات الاقتصادية "** تطرق الى كافة المجالات الاقتصادية من زراعة وتجارة وانشاء سكك حديدية ، فضلا عن انظمة الضرائب التي ادخلت على النظام الاقتصادي في الاقليم الشمالي .

اعتمدت الباحثة في هذا البحث على مجموعة من المصادر المتنوعة جاء في مقدمتها الوثائق المنشورة على شكل تقارير سنوية قدمها الحاكم العام البريطاني فردريك لوغارد الى وزارة المستعمرات البريطانية ، والتي جاءت بعنوان " Colonal Report Annual , Report For, nigeria 1914 " ، كما اعتمد البحث على عدد من البحوث العلمية المنشورة في المجلات العلمية منها بحث بعنوان " Ethnic Structure , Inequality And Governance of the Public

" Sector In Nigeria، ، للباحث Abdul Raufu Mustapha ، ومن الكتب المعربة التي اعتمد عليها البحث كتاب للمؤلف أ . آدو بواهن بعنوان " تاريخ افريقيا العام في ظل السيطرة الاستعمارية (1880 – 1935).

م / الاوضاع العامة في الاقليم الشمالي بعد اندماج نيجيريا عام 1914

اولا : التغييرات الادارية

شرع فردريك لوغارد Frederick Lugard [1] بعد تطبيق سياسة الاندماج فعليا وإعلانه للدستور عام 1914 ، الى تنفيذ خطط الإدارة الاستعمارية البريطانية وادعاءها بإدخال نيجيريا الى الحضارة ، ابقى لوغارد بشكل عام على الحكم الاصلي في الاقليم الشمالي ، مع فرض تسلسل هرمي للإدارة البريطانية ، تكونت من المفوض السامي او ما يسمى بالحاكم العام ، ونائب الحاكم ، والمقيم على رأس كل مقاطعة ومساعدي مقيم المقاطعات مع تقليص سلطات الامراء لأقصى حد ممكن ، فلم يعد الحكام قادرين على فرض الضرائب او الاحتفاظ بالجيوش أو اصدار التشريعات ، او حتى تسمية خلفاؤهم وممارسة السلطة التنفيذية ، اذ تحول الحكام الى نوعا جديدا من موظفي الخدمة المدنية ، واصبحوا جزء لا يتجزأ من آلية الادارة البريطانية [2].

ضم المجلس النيجيري بين اعضاؤه الممثلين الرسميين وغير الرسميين من الموظفين البريطانيين ، والمحليين والمعنيين بمصالح الشحن والخدمات المصرفية والتجارية والتعدين ، كانت اجتماعات المجلس تجري مرة في العام الواحد ، واقتصر عمله على مراجعة الاحداث الجارية ، والتعبير عن الرأي العام [3].

قسمت السلطة البريطانية البلاد بعد تطبيقها سياسة الاندماج الى قسمين اداريين تبعت كل منهما الى نائب عام ، اذ عُين السيد تمبل Mr. Temple امين عام الاقليم الشمالي برتبة ملازم حاكما عاماً للإقليم ، والسيد بويل Mr. Boyle وزير شؤون المستعمرات لجنوب نيجيريا برتبة ملازم ايضا حاكما عاما للإقليم الجنوبي ، في حين عُين السيد جيمس James . mr وزيرا لمستعمرة [4] لاجوس Lagos ، وحصلت موافقة وزير الخارجية على اختيار كادونا Kaduna عاصمة جديدة للبلاد عند النقطة التي تعبر فيها خطوط السكة الحديدية الرئيسة ، تقع تلك المدينة قرب الهضبة الوسطى على ارتفاع حوالي 200 قدم ، كان مناخها على النقيض من العاصمة لاجوس الرطب و زونجيرو Zwongiro الحار الجاف ، اذ تميزت بهوائها البارد المنعش ، ومياهها الوفيرة كذلك موقعها المرتبط بالمناطق الشرقية والغربية عن طريق خطوط السكك الحديدية [5] .

وزعت السلطة البريطانية الاقليمين الشمالي والجنوبي الى22 مقاطعة ، شكلت 13 مقاطعة الاقليم الشمالي ، شغل مساحة 411,5092 كم مربع بلغ عدد سكانها قرابة 9 مليون نسمة ، اما الاقليم

الجنوبي فارتفع عدده من 3 الى 9 مقاطعات ، غطى مساحة بلغت تقريبا 126,4944 كم مربع ، وكان يساعد نائب الحاكم في ادارة كل قسم سكرتارية مستقلة مسؤولة امام الحاكم العام ، مارست سلطات كبيرة نيابة عنه [6].

اختلفت ادارة الاقليم الشمالي عن الجنوبي منذ الماضي في الهدف والطريقة ، اذ حاولت الادارة الاستعمارية تسهيل سيطرتها على الاقليم الشمالي من خلال توليها السيادة على اراضي الاقليم ، لذلك حولت كل الاراضي التي كانت تحت سيطرة شركة النيجر الملكية The Royal Niger Company [7] الى سيادتها وفقا لإعلان لوغارد عام 1900 ، وتبعه اعلان عام 1901 والذي امر من خلاله الحاكم العام بتسجيل الارض التي كانت تخضع سابقا لشركة النيجر الملكية ، ثم تلاه في اعلان اراضي التاج رقم 16 لعام 1902 تم فيه تقسيم اراضي الاقليم الى قسمين اولهما : الارض العامة ، وهي جميع الاراضي التي دارها الزعماء المحليون بموجب القوانين العرفية في جميع انحاء البلاد ، واحتفظت السلطة البريطانية بهذه الارض للسكان الاصليين لغرض رئيس الا وهو تشجيع الانتاج الزراعي وثانيهما : اراضي التاج ، تشمل جميع الاراضي التي تم منحها رسميا للسلطة البريطانية وصدر قانون تأميم جميع الاراضي لعام 1907 من قبل السلطة الاستعمارية والذي بموجبة فقد الكثير من السكان الاصليين مصدر رزقهم لانهم صاروا بلا ارض [8].

اتبعت السلطة البريطانية سياسة ادارية خاصة في الاقليم الشمالي ، تناسبت مع طبيعة الاقليم ، فالشمال معزول عن الوصول الى البحر يفصله عنها 321,8688 كم مربع باستثناء الممر المائي غير المستقر للنيجر ، حكمها قبل الاستعمار شعب ورث حضارة عظيمة ، وقد طبق نظام الحكم غير المباشر من خلال استمرار زعماءها تحت اشراف طاقم سياسي بريطاني ، تم التنسيق بينهم عن طريق سلسلة من المذكرات ، والعمل على تثقيفهم لإدارة شؤون الاقليم الشمالي واعادة تنظيم سلطته التنفيذية والقضائية المحلية ، مع تخصيص جزءاً من الضرائب لدفع مخصصات السلطة التنفيذية والقضاة والامير نفسة وحكام المقاطعات ، في حين احتفظت السلطة البريطانية بصلاحية التشريع وفرض ضرائب جديدة ، والاحتفاظ بالقوات المسلحة والتصرف في الارض ، وان هذا المخطط الاداري لم يقتصر على الاقليم الشمالي وانما تم تعميمه على جميع الاقاليم في نيجيريا [9].

ثانيا : التغييرات الاجتماعية

1- التركيبة الاجتماعية :

اسهمت السلطة البريطانية بإحداث تغييرات اجتماعية كبيرة بعد تطبيق سياسة الاندماج ، اذ انتقل العديد من سكان الاقليم الجنوبي الى المدن للبحث عن عمل وهجرة الاراضي الزراعية للعمل

في خدمة الشركات الاستعمارية او الشركات التجارية ، كما ظهرت طبقة جديدة من المتعلمين ومتحدثي اللغة الانكليزية [10].

شهدت الحالة الاجتماعية لشعب الاقليم الشمالي نوع من التحسن ، اذ حصل ابنائها على الاموال من خلال توظيف الالاف منهم في انشاء السكك الحديدية ، والعمل في صناعات التعدين ، كذلك تم اطلاق سراح الالاف من العبيد بموجب صدور اعلان بشان العبودية ، والذي نص على ان جميع الاطفال المولودين بعد الاول من نيسان عام 1901 قد وٍلُدو احرارا ، مما نتج عنه تحرير 38000 شخصا سُمح لهم بأخذ حريتهم او اعادتهم الى اقاربهم او تجميعهم في احياء خاصة سُميت بأحياء الرقيق المحررين في مدينتي زونجير و وكانو ، ونتج عن هذا الاعلان عدم وجود عبيد دون ال 15 عاما في الاقليم الشمالي [11].

شجع انشاء الطرق والسكك الحديدية على انتقال السكان من الاقليم الجنوبي الى الاقليم الشمالي من اجل الحصول على فرص العمل في كادونا وزاريا وكانو ، ولكن رغم تلك الهجرات الكبيرة الا انها لم تنجح في خلق الاندماج الاجتماعي بين الاعراق ، فالسلطات الارستقراطية كانت غير مستعدة للسماح للغرباء في الدخول الى مناطقهم ، و رغبة البريطانيين في الحفاظ على الهوية الاسلامية للإقليم الشمالي ، علاوة على الخوف من حدوث صدامات او نزاعات بين الطرفين ، لذلك وضعت العراقيل امام الهجرة ولم تشجع هجرة غير المسلمين الى المناطق الاسلامية في الاقليم الشمالي ، واسكنت المهاجرين في احياء خاصة سميت بحي الغرباء او سابون غاري ، وبمرور الوقت ظهر التمييز الواضح بين السكان الاصليين والغرباء ، مما اثر على العلاقات الاجتماعية بين الطرفين وحدوث صدامات في المستقبل [12].

2- التعليم :

ظل التعليم في نيجيريا متأخرا لمدة طويلة ، فلم تهتم السلطة البريطانية بالتعليم بشكل عام الا بالقدر الذي مكنهم من استنزاف خيراتها ، اذ عارضت بشكل مطلق تأسيس المدارس وابقت التعليم بيد المبشرين ، فالتعليم في نيجيريا عامة والاقليم الشمالي خاصة لم يكن الهدف منه الاخذ بيد ابناءه نحو التطور والتقدم انما هدفه هو التأثير على تفكيره بالشكل الذي يسهل اقتياده ونهب خيراته [13].

اتبعت السلطة الاستعمارية البريطانية سياسة تعليمية متباينة بين الاقليم الشمالي والاقليم الجنوبي ، اذ سارت السياسة التعليمية في الاقليم الشمالي وفق امرين اساسين هما : الخوف من تطور طبقة من ابناء الاقليم المتعلمين كما حصل في الجنوب وبالتالي ظهور طبقة من المتعلمين الرافضين للسلطة البريطانية ، والامر الثاني هو بذل بريطانيا كل ما في وسعها لمنع ظهور نظام

تعليمي يهدد فيما بعد الوجود البريطاني [14]، وحاولت السلطة البريطانية منع اي انفاق على التعليم في الشمال ، اذ اعلن لوغارد احترامه للهوية الاسلامية للإقليم الشمالي وعدم رغبته في التعدي على مسؤولية الحكام المحليين حسب نظام الحكم غير المباشر ، وترك امر التعليم على عاتق السلطة المحلية والانفاق عليه من نفقاتها الخاصة وفق شروطها الخاصة والا يعد انتهاكا واضحاً لصلاحياتها ، لذلك عملت على تقييد وصول المبشرين المسيحيين الى الشمال الى اقصى حد ممكن [15] ، ومع ذلك ادخلت السلطة البريطانية اللغة الانكليزية في النظام التعليمي الى جانب لغة الهوسا ، فقد عملت على تغريب الاقليم الشمالي دون تحويله للمسيحية وحرصت ان تكون المدارس الحكومية اكثر من المدارس التبشيرية [16].

عمد لوغارد الى نشر التعليم في الاقليم الشمالي بالقدر الذي وفر طبقة من المتعلمين الذي يمكن الاستفادة منهم في الجهاز الاداري ، فكان التعليم في الشمال يتم فيه دراسة القرآن الكريم وفهم تعاليم الاسلام ، ووضع العراقيل امام وصول البعثات التبشيرية المسيحية ، وهذا ما سبب في حرمان الاقليم الشمالي من التعليم الغربي وحدوث فرق واضح في مستوى التعليم بين الاقليم الشمالي والجنوبي ، ورغم ذلك فأن هذا التعليم البسيط أسهم في ايجاد فئة من المتعلمين الذين اكملوا تعليمهم في الدول الغربية والاحتكاك بالأفكار الحديثة ، وصارت فيما بعد اداة فعالة في محاربة الاستعمار [17].

واجهت الادارة البريطانية مشكلة كبيرة عقب سيطرتها على الاقليم الشمالي وهي نقص في اعداد الموظفين ذوي الكفاءة وان كانت محدودة لكن تكون قادرة على ادارة الوظائف الادارية ، لذلك بدأت بالتفكير في نشر التعليم مع التركيز على التعليم المهني والحرفي بشكل محدود ، اذ كان هدفها الاساسي هو تأهيل الكتبة والفنيين ومحصلي الضرائب ليعملوا كمساعدين للإنكليز ، فأنشأت المدارس الحكومية التي يُدرس فيها الاعمال اليدوية والخياطة والزراعة والتجارة [18].

افتتح الاقليم الشمالي في بداية عام 1914 اربع مدارس ابتدائية ومدرستين فنيتين حكوميتين ، وبلغ عدد الطلاب الملتحقين في المدارس الحكومية حوالي 512 تلميذ مع افتتاح مدارس اخرى في كل من مدينة زاريا Zarya و بيدا Beda ، وفتح مدارس في كل من إيلورين Ilorin لتعليم وتدريب المعلمين ذوي الكفاءة مع انشاء مبنى جديد في كانو kano لتوفير الاقامة تحملت الادارة الوطنية تكاليف الانتساب ، وبذلك بلغ في نهاية عام 1914 عدد المعلمين الاجمالي 33 معلم [19].

اسهمت الارساليات التبشيرية في افتتاح عدد من المدارس في الاقليم الشمالي وان كانت بشكل محدود ، فقد افتتحت 58 مدرسة وبلغ اجمالي الطلبة الملتحقين بها 1,682 ، اما المدارس المسلمة وغير خاضعة لسيطرة ادارة التعليم في مدينة كانو – باوتشي – النيجر- نصراوا – يولا فقد زاد فيها

عـدد المـدارس لزيـادة الانفـاق الكلـي فـي المقاطعـات الشـمالية علـى التعلـيم والـذي بلـغ 13,735 جنيـة استرليني [20] ، وفـي عـام 1915 بلغـت المـدارس الحكوميـة احـدى وخمسـين مدرسـة ، التحـق فيهـا 391 معلم [21] .

عـانى لوغـارد مـن عـدة صـعوبات فـي مجـال التعلـيم فـي اقلـيم الشـمال منهـا الـنقص الكبيـر فـي عـدد المعلمـين فـي المنـاطق الوثنيـة ، فضـلا عـن احجـام الاهـالي فـي ارسـال ابنـاءهم الـى المـدارس ، كمـا واجهتـه عقبـة اللغـة التـي وقفـت حـائلا امـام المعلمـين الاوربيـين لسـيطرة لغـة الهوسـا ، فقـدم طلبـا الـى وزيـر الخارجيـة لتزويـده بـالمعلمين للعمـل فـي مدينـه برنـو فـي الاقلـيم الشـمالي ، واقامـة معهـد فنـي لتـدريب الميكـانيكيين للحاجـة لهـم فـي العمـل بالسـكك الحديديـة ، لـذلك لجـأت الحكومـة الـى التفـاوض مـع معلمـين من السودان الذين كان لهم دور كبير في تطوير التعليم في الاقليم الشمالي [22].

3- التشريع والقضاء :

حافظـت السـلطة البريطانيـة بعـد عـام 1914 وحسـب نظـام الحكـم غيـر المباشـر علـى النظـام القضـائي الـذي كـان سـائدا فـي الاقلـيم الشـمالي قبـل الاسـتعمار البريطـاني ، اذ ابقـت علـى الـنظم الاسـلامية التي اسستها خلافة الهوسا – فولاني [23].

لجـات السـلطة البريطانيـة الـى تطـوير وتقويـة المحـاكم مـن خـلال ادخـال بعـض التشـريعات القضـائية البريطانيـة الـى الانظمـة والقـوانين القائمـة فـي الاقلـيم الشـمالي مـع الحفـاظ علـى القـوانين العرفيـة والانظمـة الاسـلامية السـائدة هنـاك ، فقـد اعتمـد لوغـارد علـى المحـاكم الاهليـة وهـي اداة يمكـن بواسـطتها تعلـيم الطوائـف البدائيـة المسـؤولية واشـاعة روح النظـام واحتـرام السـلطة ، والـزام هـذه المحـاكم بالفصـل فـي المسـائل المحليـة حسـب القـوانين والتقاليـد السـائدة فـي الاقلـيم ، و انشـات المحـاكم البريطانيـة فـي كـل مقاطعـه اختصـت فـي القضـايا المتعلقـة بمـوظفي الادارة الاسـتعمارية والسـكان غيـر الاصـليين وانشـاء محكمـة عليـا فـي عاصـمة المحميـات [24] ، لـم يلـغ البريطـانيون المحـاكم والقـوانين الاسـلامية ، الا انهـم ادخلـوا الانظمـة القضـائية البريطانيـة وجعلوهـا اعلـى مـن انظمـة الشـريعة الاسـلامية والتـي اسـتبعدت بشكل تدريجي وبطريقة منهجية حتى اصبحت قانونا من الدرجة الثانية [25].

تـألف النظـام القضـائي فـي الاقلـيم الشـمالي مـن نظـامين قضـائيين متـوازيين ، اذ تـالف مـن المحكمـة العليـا او مـا يسـمى بالمحـاكم الاهليـة او الاصـلية ، و النظـام الثـاني محـاكم المقاطعـات او الاقليميـة ، طبقـت المحـاكم الاهليـة القـانون العرفـي والتقاليـد والاحكـام الشـرعية الاسـلامية علـى وفـق المـذهب المـالكي ، وتراسـها قاضـي عـادة مـا سـمى بـالقلوي ، تعامـل هـذا النـوع مـن المحـاكم مـع الامـور المتعلقـة بـالأحوال الشخصـية ، وحـل النزاعـات علـى الاراضـي ، والطـلاق والـديون وتحريـر العبيـد ، ونتيجـة

تطبيق نظام الحكم غير المباشر سيطرت جماعه الهوسا – فولاني على المجموعات الوثنية في الاقليم الشمالي ، وطبقت احكامها عليها [26].

اما محاكم المقاطعات او ما تسمى بالإقليمية فقد عمل بها ضباط بريطانيون مقيمون في المقاطعات وحاصلين على تدريب قانوني ضئيل ، طبق فيها القانون البريطاني وهو مخصص بشكل اساسي للتطبيق للمواطنين غير اصليين ، وتختلف الانظمة والقوانين والموظفين في النوعين من المحاكم الا ان يحصل تداخل في الاختصاصات احيانا ، اذ كان القلوي في المحاكم الاصلية يتمتع بصلاحيات واسعة واحيانا كثيرة تُرسل قضايا محاكم المقاطعات الى المحاكم العليا للبت فيها مثلما حصلت حادثة عام 1914، عندما أُرسل شاب من مقاطعه باوتشي بعد اهانته للمقيم البريطاني الى محكمة القلوي والذي اصدر امراً بجلده اربع عشرة جلده [27].

شرعت السلطة الادارية البريطانية مجموعة من القوانين والمراسيم بعد الاندماج منها :

1- قانون الاجراءات الجنائية لعام 1914 : لوضع احكام تتعلق بالقانون والاجراءات الجنائية.

2- مرسوم المحكمة العليا لعام 1914 : والذي نص على اقامة العدل وتشكيل المحكمة العليا في نيجيريا.

3- قانون محاكم السكان الاصليين لعام 1914 : لتوفير المزيد من الاحكام لإقامة العدالة وتشكيل محاكم محلية في كل مقاطعة.

4- مرسوم التجارة مع العدو لعام 1914 : شمل وضع العقوبات والاحكام التي تتعلق بالتجارة مع العدو.

5- مرسوم تقييد حرية الاجانب لعام 1914 : تمثل بإعطاء الحق للحاكم في فرض قيود على الاجانب وتحركاتهم في اوقات الحرب او اعلان حالة الطوارئ.

6- قانون الزواج العام 1914 : الذي نظم قانون الزواج.

7- مرسوم المعادن لعام 1914 : نظمت بريطانيا بموجبة الحق في البحث عن المعادن والحصول عليها والعمل بها.

8- قانون العلامات التجارية : وحَدَّت من خلال هذا القانون العلامات التجارية [28].

9- كما شرعت قوانين الاحداث لمعالجة مشكلة اجتماعية مهمة تخص جنوح الاحداث ، فسنَت قانون السجون لعام 1917 والذي نص على فصل الاحداث الذين تقل اعمارهم عن 14 عام عن السجناء البالغين [29].

خضع النظام القضائي لتغييرات كثيرة بعد تطبيق الاندماج الفعلي ، اذ الغيت الوظيفتين المنفصلتين لرئيس القضاة في شمال نيجيريا وجنوبها ، وشُكلت محكمة عليا واحدة برئاسة رئيس القضاة من نيجيريا وبمساعدة اربعة قضاة ، وعادة ما سمح لثلاثة من هؤلاء القضاة الخمسة بالتمتع بإجازة خلال موسم العطل ، وفي اوقات يكون ضغط العمل قليل فيها ، في حين يبقى قاضيان اثنان مما ساعد ذلك على زيادة كفاءة عمل المحاكم ، وتمت اعادة تسمية قضاة المقاطعات في الاقليم الشمالي الى قضاة مراكز ، وعُينوا في المراكز الرئيسة كمفوضين للمحكمة العليا ، وفي تشرين الاول عام 1914 ادخُلت ثلاث مراسيم عدلت فيها دستور المحكمة العليا وأُنشأت محاكم محلية في الاقاليم الشمالية والجنوبية ، وبموجب القوانين الجديدة اقتصر الاختصاص الاقليمي للمحكمة العليا على المستعمرة ، وبعض المراكز الكبيرة التي ضمت اعداد كبيرة من السكان الاصليين المتعلمين [30].

ادرجت السلطة البريطانية مؤسسات القضاء البريطانية من خلال ادخال صيغ مزدوجة للقانون البريطاني ومن خلال تسوية النزاعات المدنية التي ضمت اطرافا نيجيرية وبريطانية حسب القانون السائد قبل الاستعمار البريطاني ، في حين تم تسوية النزاعات الخاصة بالقانون الجنائي والتي ضمت اطرافا اوروبية حسب القضاء البريطاني [31].

أُدخل تعديل اخر على عمل المحاكم ، وهو بالإمكان نقل القضايا من محاكم المقاطعات الى المحاكم العليا في اي وقت بأمر من الحاكم ، الا انه لا يتم تنفيذ اي حكم بالإعدام او الترحيل او السجن لمدة تزيد عن ستة اشهر، او دفع غرامة تزيد عن 250 جنيها ، او تنفيذ العقوبات الجسدية التي تتجاوز ال 12 جلدة ، الا بعد تأكيدها من قبل الحاكم العام أو من يفوضه، ولم يلق هذا التعديل استحسان او قبول فئة المتعلمين في كالابار ولاجوس ، بسبب استبعاد الممارسين ذوي الخبرة العالية من محاكم المقاطعات واهتمت هذه المحاكم بالقضايا القبلية ، وقضايا اخرى تتعلق بقضايا الزواج والديون الخاضعة للأعراف والتقاليد [32].

ثالثا : التغييرات الاقتصادية

فرضت السلطة البريطانية سيطرتها على الاقليم الشمالي لتحقيق مصالحها الاقتصادية الاستعمارية ، فكان الاهتمام البريطاني في هذا الاقليم مدفوعا بشكل اساسي للبحث عن الموارد المادية والبشرية الرخيصة الضرورية للاقتصاد البريطاني ، لاسيما بعد توقف تجارة الرقيق والتوجه الى التجارة المشروعة وازدهار الصناعة والتجارة في اعقاب الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر، اذ واجة الاقتصاد البريطاني مشكلتين رئيسيتين اولهما : ندرة المواد الاولية اللازمة للصناعة

وثانيهما : قلة اليد العاملة ، لذلك وجدت ضالتها في المستعمرات التابعة لها ، لا سيما الاقليم الشمالي في نيجيريا ، لتوفر الموارد الاولية والبشرية وامكانية الاستفادة منها في اعالة الامبراطورية باعتبارها سوقا لتصريف منتجاتها ، فوجهت جل اهتماها بالجانب الاقتصادي واقامة البنى التحتية لتسخير منتجات البلاد لصالحها [33].

اتبعت السلطة البريطانية ثلاثة اهداف من اجل توسيع التنمية الاقتصادية اولهما ، توسيع التجارة الخارجية من خلال تصدير المواد الخام والمحاصيل النقدية والمعادن واستيراد السلع الاوربية ولتحقيق هذا الهدف قام البريطانيون بإجراء تحسينات واسعة النطاق على البنية التحتية للنقل والمواصلات وبناء الطرق والسكك الحديدية والبرق وتوسيع الممرات المائية الصالحة للملاحة ، اما الهدف الثاني : فهو ادخال البلاد في اقتصاد نقدي قائم على العملة البريطانية ، والهدف الثالث : هو اجبار ابناء البلاد على العمل بهذه العملة وتداولها في الاسواق ودفع الضرائب من خلالها [34].

1- الزراعة :

كان الهدف الاساس للسلطة البريطانية في المجال الزراعي ، هو انتاج المحاصيل الغذائية التي تلبي الاحتياجات اليومية من الغذاء للسكان ، وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الاقتصاد ، الا ان بعد تطور وسائل النقل الى هذه المناطق وزيادة فائض الانتاج تحول الهدف من الاكتفاء الذاتي الى التصدير [35].

شكل الفول السوداني والقطن والكاكاو من اهم المحاصيل الزراعية التي انتجها البريطانيون للتصدير ، فكان المخطط البريطاني هو تحويل اكبر قدر ممكن من الانتاج الزراعي وتوجيهه نحو ادخال زراعة المحاصيل النقدية وتوجيهها نحو التصدير ، فقد ركزت على تصدير الفول السوداني وادخال اصناف جديدة من القطن في الاقليم الشمالي ، اذ تم توزيع البذور على الفلاحين في عام 1911، الا ان هذا المحصول واجة عام 1914 فشلا بسبب موسم الجفاف وندرة سقوط الامطار مما تسبب بخسارة كبرة للمزارعين وبالتالي هجر العديد منهم الزراعة [36].

2- السكك الحديدية :

عُدت وسائل النقل والمواصلات من العناصر الاساسية لكل انواع التنمية الاقتصادية ، وكان معالجة مشكلة النقل من المشكلات المُلحة التي واجهت الاقليم الشمالي خاصة ونيجيريا عامة من اجل تسريع وتيرة الانتقال من اقتصاد الاكتفاء الذاتي الى اقتصاد التبادل التجاري ، فالإقليم الشمالي المنتج للفول السوداني والقطن والجلود ، والاقليم الجنوبي المنتج لزيت النخيل والمطاط والكاكاو،

والقصدير احد العناصر المعدنية المهمة في جوس ، رغبت السلطة البريطانية في ايصال هذه المنتجات وتسويقها الى الاسواق البريطانية الكبيرة ، وهذا ما تطلب وجود وسائل نقل كافية ومتطورة لرفع حجم النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو الاقتصادي للبلاد [37]، كما سهلت عملية نقل المسؤولين الحكوميين و الجيش والشرطة والقضاء على الاضطرابات ، كما اسهمت في تعليم القبائل الوثنية التي شارك ابنائها في انشاء السكك الحديدية و الطرق على الانضباط والثقة وحب العمل ومعنى القيمة المالية اذ يحصل الفرد فيها على المقابل المالي مباشرة دون وسيط او رئيس وهي طريقة فعالة لاستئصال حالة العبودية المتجذرة في الاقليم الشمالي [38].

3- التجارة :

نشطت حركة التجارة بعد انشاء عدد من خطوط السكك الحديدية وتوسع انتاج المحاصيل النقدية وتصديرها الى اسواق بريطانيا ، فأقامت السلطة البريطانية مشاريع واسعة النطاق لتحسين البنية التحتية للنقل الخارجي عبر موانئ نيجيريا ، اذ اتجهت بريطانيا ومنذ وقت مبكر الى ربط المدن النيجيرية من خلال انشاء السكك الحديدية ، ففي عام 1900 تم انشاء خط سكة حديد بين مدينتي لاغوس و ايبادان وتم ايصال هذا الخط الى اوغبو Ogbo في عام 1907، ثم الى نهر النيجر عند جبا عام 1909 ، فكان هدفها الرئيس هو ربط الاقليم الشمالي بمراكز التجارة الرئيسة في نهر النيجر ومن ثم شحنها الى الساحل ، وفي عام 1912 تم ايصال خط لاجوس بخط كانو مما سهل عملية شحن منتجات الاقليم الشمالي مباشرة الى ميناء لاجوس وميناء بورت هاركورت Port Harcourt [39] .

عمدت السلطة البريطانية الى اقامة وسائل النقل والمواصلات لتسهيل نقل البضائع والمنتجات الى الداخل ، وربط المركز الاداري بالمراكز الحضرية والاسواق ، وتسهيل نقل الفحم والمواد الخام الزراعية والمعادن الى المصانع البريطانية ، وشهدت المدة بعد عام 1913 ربط مناطق اقتصادية مهمه في الاقليم الشمالي بواسطة السكك الحديدية ، اذ ربطت في عام 1913 سكة حديد باوتشي - زاريا مما ساهم في تطور التجارة اذ كان النقل صعبا لا سيما في الاقليم الشمالي وصعوبة الاعتماد على الحمالين او الحيوانات بسبب وجود ذبابة التسي تسي [40].

توسعت التجارة في نيجيريا منذ اندماج الاقليمين الشمالي والجنوبي ، وجذبت اليها انتباه المصنعين الامريكيين للاستفادة من المنتجات الواسعة التي تمتعت بها نيجيريا ، واشارت الاحصاءات الرسمية ان التجارة البريطانية مع نيجيريا تضاعفت ثلاث مرات في عام 1918 ، فعلى الرغم من التأثير الشديد للحرب الا انها وصلت الى 17,000000 جنيه استرليني ، وكانت

الصادرات النيجيرية الرئيسة هي المواد الخام وبصورة رئيسة الزيت والقطن والمطاط وخام القصدير [41].

4- الضرائب :

عرف الاقليم الشمالي نظام الضرائب منذ وقت مبكر من قبل مجيء الاستعمار البريطاني ، فكانت الضرائب هي المصدر الرئيس للدخل ، فمن الضرائب التي كانت موجودة هي الصدقة والخراج وغاندو (وهي ضريبة راس المال تدفع من القبائل المهزومة للامير) وجانغالي (ضريبة تدفع عن الماشية) ، فضلا عن ضرائب اخرى فرضها الامير خلال وقت الحصاد واوقات الاحتفالات الاسلامية ، وعند الاستيلاء البريطاني على الاقليم عام 1900 ابقت على الادارة لكن تحت اشرافها كما ابقت على جزء من هذه الضرائب مثل جانغالي والخراج وكردين ساراوتا (وهي ضريبة يدفعها شاغلو المناصب الادارية عند تعيينهم من قبل الامير) والغيت الضرائب الاخرى [42]، وتم جمع الضرائب من خلال تقييم كل فرد حسب موارده او حسب مساحة الارض وبعدها او قربها من السكك الحديدية ، ودفع نسبة من المبالغ التي تم جمعها 50% من الامارات الاسلامية و75% من المناطق الوثنية الى خزانة الحكومة البريطانية والباقي يذهب لتغطية نفقات الادارة الاصلية [43].

استمر الاقليم الشمالي في جني وارداته معتمدا على الضرائب وعملت بريطانيا على ادخال الضرائب المباشرة ، وكان الجشع احد خصائص السلطة البريطانية اذ وسِعت من فرض الضرائب على الناس ، اذ لا توجد مهنة أو حرفة دون فرض ضريبة خاصة بها ، فالمزارعين والصباغين والنساجين وحتى جامعو العسل في الغابات كانوا يخضعون للنظام الضريبي ، وعقب تطبيق النظام الضريبي البريطاني الجديد فقدَ زعماء الاقليم الشمالي الدخل الذي كانوا يحصلون عليه من جراء تجارة العبيد والضرائب المفروضة على التجارة ، اضطروا الى فرض الجزية على الفلاحين [44].

اصدرت السلطة البريطانية في الاقليم الشمالي في عام1904 ، قانون ايرادات الاراضي الذي منح الحكومة سلطة الغاء انظمة الضرائب الموجودة سابقا في الاقليم وادخال ضريبة موحدة كما فرض دفع الضرائب بالجنيه الاسترليني مما اضطر العديد من الفلاحين الى البيع الاجباري لمواشيهم ومنتجاتهم الزراعية للحصول على العائدات المالية لدفع الضرائب [45]، وقد احتفظ بنسبة 50% من الضرائب لصالح الزعماء المحليين ، لذلك ادخلت بعض الاصلاحات والتحسينات على النظام الضريبي فطبق في عام 1906 قانون الاصلاح ، الذي بموجبه فُرِض على الامراء تسليم الادارة المحلية ربع المبلغ الاجمالي الذي تم جمعه ، ثم تقسيم الثلاثة ارباع المتبقية بين مبلغ يمثل الدخل

الشخصي ومبلغ اخر مخصصا للإنفاق على المشاريع العامة ، وهذا كان بمثابة انشاء نظام خزانة للسلطة المحلية في شمال نيجيريا وكان تقدير الضرائب من قبل موظف اداري يقوم بتقدير متوسط المحصول اي فرض ما يتوقعه من ارباح وحسب قدرة السكان على الدفع ، او حسب مساحة الارض ، اما المناطق الرعوية ففُرضت فيها ضريبة جانجالي اي ضريبة الماشية [46] .

(1) فردريك لوغارد (1858 _ 1945) : اداري واستعماري بريطاني ، عمل ضابطا في الجيش البريطاني في مالاوي وكينيا واوغندا ، قبل ان يعمل في شركة النيجر الملكية ، اشرف على عملية دمج الاقاليم النيجيرية في وحدة ادارية واحدة عام 1914، ليصبح اول حاكم عام لنيجيريا . ينظر :
Toyin Falola And Matthew Heaton , Ahistory Of Nigeria , Cambridge Universty Prees , New York , 2008 , P. 27 .

(2) S . Iokoro ,Educational Development And Nation Builaing In Nigeria , 1842 – 2015 , International Journal Of Trend In Scientific , Ebonyi State University Nigeria ,Vol .1 ,Issue . 2017 , P . 856.

(3) Colonal Report Annual , Nigeria , Report For 1914 , No .878 , London , 1916 , P .36 .

(4) المستعمرة : هي الارض التي استولت عليها بريطانيا اما عن طريق الغزو او التسوية بالشراء او التنازل ، وهي جزء من ممتلكات التاج البريطاني ، و يتمتع ابناءها بوضع الرعايا البريطانيين . ينظر :
Sir .F . D . Lugard ,The Dual Mandate In British Tropical Africa, William Blackwood And Sons , Edinburgh And London,1922 , P 36 .

(5) Colonal Report Annual , Nigeria , Report For 1914 , P. 37.

(6)Colonal Report Annual , Nigeria , Report For 1914 , P . 37.

(7) شركة النيجر الملكية : اطلق هذا الاسم على مجموعة الشركات البريطانية العاملة في حوض نهر النيجر ، ومنحها الميثاق الملكي George Goldieوالبينو بعد توحيدها في شركة واحدة تحت قيادة جورج جولدي من قبل الحكومة البريطانية عام 1886 ، والذي خولتها بموجبة بعقد المعاهدات مع الحكام المحليين والادارة السياسية والتجارية للأراضي التي تقع تحت سيطرتها باسم الحكومة البريطانية ، ونتيجة لخرق الشركة للميثاق واحتكارها للتجارة قررت الحكومة البريطانية عام 1900، الغاء الميثاق وتحويل كافة الاراضي التي كانت تحت سيطرتها الى سيادة الحكومة البريطانية . للمزيد ينظر فيج . جي . دي ، تاريخ غرب افريقيا ، ترجمة : يوسف نصر الله ، دار المعارف ، القاهرة ، 1982 ، ص326 – 329 .

(8)Sunday Olabisi Adewara , Nigerian Economy During Colonial Era : An Overview , Nigerian Politics , In Advances In African Economic, Social And Political Development , Springer Nature Switzerland Ag 2021 , P . 253.

(9)Colonal Report Annual , Nigeria , Report For 1914 , P . 39.

(10)Toyin Falola And Matthew M . Heaton , Op , Cit ., P .11.

(11)Colonal Report Annual , Nigeria , Report For1914 , P.51.

(12) Philip Ostien , A Survey Of The Muslims Of Nigeria's North Central Geopolitical , University Of Oxford , NRN Working Paper, No. 1, January 2012 , P . 16.

(13) عبد العزيز كحلوت ، التنصير والاستعمار في افريقيا السوداء ، ط2 ، منشورات كلية الدعوة الاسلامية ، طرابلس ، 1992 ، ص93.

(14)Abdul Raufu Mustapha , Ethnic Structure , Inequality And Governance of the Public Sector In Nigeria, Democracy, Governance And Human Rights Programme Paper Number 24, United Nations Research Institute For Social Development , November 2006 , P .8.
(15)Toyin Falola AND Matthew M .Heaton , p . 116
(16)Pat Williams , Religions Groups And The Politics Of National Development In Nigeria , Research Review , 199 , P. 36.

(17)David D. Yongo, Democratization And Nation-Building In Nigeria, From 1914 To 2004: An Appraisal ,African Journal Of History And Culture , Federal University, Dutsin-Ma , Katsina State , Nigeria ,V Ol . 11, July 2019 , P . 116.
(18) Abdul Raufu Mustapha ,Op.Cit. , P . 31.
(19) Abdul Raufu Mustapha ,Op . Cit ., P . 17.
(20) Colonal Report Annual , Nigeria , Report For 1914, P. 17.
(21) H.M. Stationery Office, Nigeria, Library Of Congress , London ,1920, P . 25.
(22) رقية بشير ابراهيم ، اثر البريطانيين على الحياة الادارية والاجتماعية في مستعمراتهم دراسة تاريخية تطبيقية عن السودان (1899- 1956) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعه ام درمان الاسلامية ، معهد بحوث ودراسات العالم الاسلامي ،2009 ، ص20 .
(23)Usman Sambo And Anothers ,Colonialism And Emasculation Of Political And Religious Institutions In Northern Nigeria ,Department Of Public Administration , University Damatura , Nigeria ,Vol.3, No .1 , June 2021 , P . 6.
(24) أ . آدو بواهن ، تاريخ افريقيا العام في ظل السيطرة الاستعمارية (1880-1935) ، مج 7 ، المطبعة الكاثوليكية ، بيروت ، 1990 ، ص33 .
(25)Usman Sambo And Anothers ,Op . Cit ., p . 4.
(26)Philiposton And Albert Dekker , Sharia And National Lawin Nigeria , In Law Governance And Development , Leiden University , Nigeria , 2010, P. 559.
(27)Usman Sambo And Anothers ,Op , Cit ., P . 210 .
(28) Colonal Report Annual , Nigeria , Report For 1914 , P. 16.
(29) Iyabod Ogunniran, A Centurial Legal History Of Childjustice Reforms In Nigeria 1914-2014 , University Of Plymouth , Volume 05 , 2015 , P.45.
(30)Colonal Report Annual , Nigeria , Report For 1914 , P. 41.
(31) أ . آدو بواهن ، المصدر السابق ، ص331 .
(32)Colonal Report Annual , Nigeria , Report For 1914 , P.41 .
(33)Udida A. Undiyaundeye, Political Leadership and the Paradox of African Economic Development 1960-2010: A Historical Analysis of Nigeria as a Case Study, Department of History & International Studies, University of Calabar, Cross River State, Nigeria , Vol. 1, No. 4 , 2021 , P.

(34)Toyin Falola And Matthew M .Heaton , Op , Cit ., P 119.
(35)R. Olufemi : Ekundare , Aneconomic History Of Nigeria , 1860-1960 , Methuen And Colid , London , 1973 , P. 172.

([36])Colonal Report Annual , Nigeria , Report For 1914 , P. 11.
([37]) R. Olufemi : Ekundare , Op . Cit ., P. 171.
([38]) Colonal Report Annual , Nigeria , Report For 1914 , P . 46.
([39])Toyin Falola And Matthew M . Heaton , Op , Cit. , P .120 .
([40])Published By H.M. Stationery Office , Op . Cit ., P. 35.
([41])New York Herald Newspaper , 4 March ,1920, P. 15.
([42])B.J.Dudley ,Op. Cit ., P. 15.
([43])Published By H.M. Stationery Office , Op . Cit ., P .70
([44])C.S .Whitaker , The Politics Of Tradition Continuity And Change In Northern Nigeria 1946 – 1966 , Princeton Newjersey Princetion University Press , 1970 , P. 107.
([45])Sunday Olabisi Adewara , Op . Cit ., P . 252 .
([46])C.S .Whitaker , Op. Cit ., P. 107.